

دراسة حالة لبنان

إرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية في لبنان

تعتبر دراسة الحالة هذه - التي تركز على التعاون بين المكتب القطري لليونيسيف في لبنان والوزارات الحكومية بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي - (GBV) جزء من مشروع عالمي أوسع يهدف إلى تسجيل مناهج مبتكرة وموارد عملية حول كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن الاستجابة الإنسانية². قاد UNICEF المشروع، بدعم سخي من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وبالتعاون مع مجموعة استشارية مشتركة بين الوكالات - خاصة بالمشروع.

1. المقدمة

منذ إطلاق الارشادات التي تمت مراجعتها الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني في عام ٢٠١٠، اكتسب دمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في عمليات وضع البرامج والتنسيق زخماً كبيراً عبر قطاعات ومستويات متعددة من العاملين في قضايا الاستجابة الإنسانية. ، كان هناك اعتراف متزايد من خلال هذه العملية بأنه ولأجل ضمان الاستدامة في تقديم البرامج يجب أيضاً أن يكون الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي راسخاً بقوة في الأنظمة والهياكل والعمليات المؤسسية («الحمض النووي المؤسسي») التي تدعم عمليات وضع البرامج.

تم تحديد دراسات الحالة على المستوى القطري بناءً على ممارسات مبتكرة و/أو مستدامة للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات إنسانية محددة، بهدف توثيق التقنيات الناشئة والفهم على المستوى الميداني لإضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. تم جمع المعلومات من خلال مراجعة الوثائق الأولية والثانوية والمقابلات مع الممارسين الذين تم اختيارهم من المشاركين في عمليات إضفاء الطابع المؤسسي.

في حين أن التركيز العام للمشروع هو إضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر القطاعات البرامجية الأخرى، يعرض المثال من لبنان إنجازات مثيرة للإعجاب في إضفاء الطابع المؤسسي على كل من خدمات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وخدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي لدعم الناجين («عمليات وضع البرامج المتخصصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي»)، كون الخدمات المذكورة أولاً تفتتح في كثير من الأحيان الأبواب للخدمات المذكورة ثانياً. كما أنه يوفر تعليماً قيماً حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية، وعلى وجه التحديد كيف يمكن لحالات الطوارئ الإنسانية أن تخلق فرصاً لتعزيز قدرة الأنظمة الوطنية على تناول العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي يمكن أن يكون لها بعد ذلك فوائد واسعة النطاق للمجتمع بما يتجاوز الأفراد الذين يتلقون المساعدة الإنسانية بشكل مباشر. وتوضح تجربة لبنان أيضاً على الطرف الآخر من السلسلة المرتبطة كيف يمكن لانتقال المكتب القطري من عمليات وضع البرامج التي تركز على الشؤون الإنسانية إلى مجموعة أكثر ميلاً نحو التنمية أن يوفر منصة لتأثير أوسع وأكثر استدامة من خلال التعاون الاستراتيجي مع النظراء الحكوميين.

2. خلفية السياق: لبنان

1.2 الأزمات الإنسانية في لبنان

شهد لبنان أزمات متعددة على مدى العقد الماضي، مما أدى إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تفاقم العنف المبني على النوع الاجتماعي. وبدون وجود خطط تنمية شاملة وطويلة الأجل وإصلاحات هيكلية، من المتوقع أن تتدهور قدرة البلاد على التعامل مع كل هذه الصدمات المتداخلة بشكل أكبر³. وتشمل بعض التحديات المحددة ما يلي:

- أدت الأزمة السورية التي بدأت في عام ٢٠١٢ إلى استضافة لبنان لأكثر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد السكان في العالم، مما أدى إلى إرهاق البنية التحتية والخدمات.
- منذ تشرين الأول ٢٠١٢، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من ٩٠ في المائة من قيمتها، مما وضع لبنان ضمن أكبر خمس أزمات اقتصادية على مستوى العالم.
- الأزمة الاقتصادية والمالية المعقدة المستمرة منذ عام ٢٠١٢، والتي تفاقم بسبب الجمود السياسي، والتدهور المطرد في الاستقرار والأنظمة الاجتماعية، والصدمات الداخلية والخارجية الإضافية.
- الدمار الناجم عن انفجارات مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠ وتفاقم وباء الكوليرا في عام ٢٠٢٢.
- الآثار المتبقية لجائحة فيروس كورونا ٢٠٢٠، بالإضافة إلى الصراع المستمر في أوكرانيا، وكلاهما ساهم في مزيد من التدهور الاقتصادي.
- منذ تشرين الأول ٢٠٢٢، تصاعد التوتر على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، أدى ازدياد الأعمال العسكرية المستمرة منذ آذار ٢٠٢٢ إلى نزوح ١٩٤,٠٩ فرداً (٢٥ في المائة من الإناث) وعدد القتلى المبلغ عنه ٦١٣، من بينهم ٤٥ مدنياً. كما أدت التحديات التشغيلية والأمنية إلى إغلاق حوالي ٥٥ مدرسة حكومية⁴.
- أثر النقص الحاد في الوقود بشدة على إمدادات الكهرباء في البلاد مع عواقب وخيمة على قطاعات الصحة والمياه والنقل والاتصالات⁵.
- أدى ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتضخم الهائل، والزيادات الحادة في معدلات الفقر، وانخفاض القوة الشرائية للأسر، وإلغاء الدعم عن الأدوية والوقود، إلى زيادة صعوبة تلبية احتياجات الناس الأساسية.
- تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٥,٣ مليون لبناني يعيشون في فقر، ويندرج ثلاثة أرباعهم ضمن فئة ذوي الدخل الأكثر هشاشة. إن جميع اللاجئين السوريين تقريباً غير قادرين على تحمل الحد الأدنى من سلة الإنفاق للبقاء على قيد الحياة.
- وتتأثر النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئون والمهاجرون وشعب الدوم والمثليون ومجتمع الميم IQTBGL بشكل خاص ويواجهون التهميش الهيكلي والاقتصادي، وزيادة العنف، والتمييز في العمل، وانخفاض الأجور.

2.2 العنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان

أشار تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لعام ٢٠٢٢ إلى أن أكثر من ثلث (٥٣٪) الأسر اللبنانية أبلغت عن مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن للنساء والفتيات في مجتمعهما، بما في ذلك التعرض للعنف الجنسي والتحرش والاختطاف والاستغلال الجنسي⁶. وكانت أعلى المعدلات للإبلاغ عن مخاوف تتعلق بالسلامة في المناطق الريفية حيث بلغت المعدلات ٩٤ في المائة من الأسر التي أبلغت عن هذا القلق في عكار، و٩٣ في المائة في الشمال و٨٣ في المائة في بعلبك الهرمل⁷. وقد أدت زيادة ديون الأسر والصعوبات في دفع الإيجار أو شراء المواد الأساسية إلى تعريض النساء والفتيات اللبانيات والمهاجرات وغيرهم من الأفراد المهمشين للعنف. الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، مما يزيد أيضاً من خطر انتشار آليات التكيف الضارة مثل زواج الأطفال⁸.

ومنذ بدئها في استجابتها لأزمة اللاجئين السوريين، تم الاعتراف ببرنامج اليونيسف في لبنان بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ (EiVBG) باعتباره أحد أقوى برامج المنظمة منذ أكثر من عقد من الزمن. تتضمن أسس العمل حزمة موحدة من الخدمات التي يتم تقديمها من خلال المساحات الآمنة للنساء والفتيات. تتضمن الحزمة تدخلات متعددة تهدف إلى خلق فرص للنساء والفتيات لدعم بعضهن البعض؛ الوصول إلى أنشطة بناء المهارات والتمكين، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي المناسب للعمر، ودورات المهارات الحياتية، والأنشطة الترفيهية، وتنمية المهارات/التنمية المهنية، واستراتيجيات التكيف، وتعزيز النظافة والتوعية بحقوق المرأة؛ وخدمات استجابة عالية الجودة ومتعددة القطاعات للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي (رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتخطيط للسلامة، وما إلى ذلك⁹). كما أظهرت اليونيسف في لبنان الريادة في بناء الأدلة المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال دراسات مبتكرة حول إمكانية وصول الفتيات المراهقات للتعليم¹⁰ والوصول إلى الخدمات الصحية، مع إدراج الأخيرة في القائمة القصيرة لجائزة «أفضل أبحاث اليونيسف».

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اليونيسف في لبنان منذ البداية نهجاً نظامياً متعدد القطاعات للاستثمار في إصلاح السياسات وتعزيز أنظمة الحماية المجتمعية للنساء والفتيات بما في ذلك الاستثمار في عمليات التغيير الاجتماعي والسلوكي. تم اختيار عمل اليونيسف في لبنان بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على العنف المبني على النوع الاجتماعي كدراسة حالة لهذا المشروع على وجه التحديد بسبب الطرق الإستراتيجية والمبتكرة والمتعددة الأوجه التي تعاون بها المكتب القطري مع الحكومة. توضح الأقسام أدناه كيفية تطور هذا العمل على مرحلتين - الأولى ذات تركيز إنساني قوي والثانية تتميز بنهج التنمية/تعزيز الأنظمة - وعبر ثلاث قطاعات مختلفة (التعليم والصحة وحماية الطفل).

3. نظرة عامة على دراسة الحالة: إرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية في لبنان

1.3 المرحلة الأولى: الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية في لبنان، ٢٠١٠-٢٠١١

1.1.3 الخلفية

كما هو موضح أعلاه، تمحور التركيز الأولي لليونيسف في لبنان على عمليات وضع البرامج النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ استجابة للأزمة السورية على الحزمة القياسية للخدمات المقدمة من خلال المساحات الآمنة للنساء والفتيات. أقر إصدار تقييم برنامج العنف المبني على النوع الاجتماعي متعدد البلدان¹¹ التابع لليونيسف في عام ٢٠١٢ بجودة هذا النهج وأهميته، مع تسليط الضوء أيضاً على الفرص غير المستغلة لدمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل منهجي في القطاعات البرامجية الأخرى. في الوقت نفسه تقريباً، حدد تقييم اليونيسف لبرنامج حماية الطفل للأطفال والنساء المستضعفين في لبنان ٢٠١٢-٢٠١٣،¹² فجوة مماثلة في حماية الطفل ودمج العنف المبني على النوع الاجتماعي مع القطاعات الأخرى. وقد خلقت كلتا العمليتين فرصاً للنقاشات حول كيفية البدء في تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2.1.3 نشر الارشادات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

تم اختيار لبنان في عام ٢٠١٢ كدولة مستهدفة لتطبيق ارشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي. تعاونت منظمة اليونيسف في لبنان مع فريق العنف المبني على النوع الاجتماعي في المقر الرئيسي لليونيسف (HQ) وفريق دعم التنفيذ العالمي المشترك بين الوكالات للإرشادات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي¹³ لإجراء عملية النشر، والتي تمت من خلال نهج ذي شقين - أحدهما على المستوى المشترك بين الوكالات الذي يستهدف آليات تنسيق محددة في القطاع (المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH) والتعليم وحماية الطفل والصحة وما إلى ذلك) والنهج الثاني داخل اليونيسف يستهدف برامج اليونيسف عبر قطاعات متعددة. كجزء من النشر الذي قام به اليونيسف، شارك المتخصصون في المقر الرئيسي والمتخصصون في العنف المبني على النوع الاجتماعي في المكتب القطري في لبنان في تيسير سلسلة من ورش العمل من أجل (أ) تدريب موظفي اليونيسف في لبنان على أساسيات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ و(ب) تحديد الأنشطة الملموسة للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي التي سيتم دمجها في خطط العمل السنوية لعام ٢٠١٢. عززت الإدارة العليا هذه الجهود من خلال مطالبة جميع أقسام البرامج بتضمين مؤشر واحد على الأقل حول الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والموافقة على الخطة النهائية لكل قسم من قبل فريق العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ وقسم التخطيط والرقابة وتقييم التقارير (للمؤشرات). تم تجميع المؤشرات في لوحة معلومات للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تتم مراجعتها كل ثلاثة أشهر في اجتماعات فريق الإدارة القطرية.

كان الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي مفهوماً جديداً، وقد اعتبرته الأقسام البرامجية الأخرى في البداية عبء عمل إضافي، ولكن على الرغم من هذه التحديات، كان إطلاق اليونيسف ناجحاً في نهاية المطاف. في عام ٢٠١٢، قامت جميع الأقسام في المكتب القطري في لبنان بتنفيذ والرقابة والإبلاغ عن نشاط واحد على الأقل للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. بالتوازي مع نشر ارشادات العنف المبني على النوع الاجتماعي، تم تحويل وظيفة أخصائي العنف المبني على النوع الاجتماعي من دور دولي إلى دور وطني، مما أدى إلى تعزيز استقرار واتساق تدخلات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

لم تكن ممارسة مراجعة خطة العمل السنوية لدمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي متسقة في جميع الأقسام في عام ٩١٠٢، ويرجع ذلك جزئياً إلى إرهاب المكتب في الاستجابة لحالات الطوارئ المتداخلة. ومع ذلك، حتى بدون عملية رسمية، واصلت ثلاثة أقسام على الأقل (المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والصحة) العمل بشكل وثيق مع مسؤول العنف المبني على النوع الاجتماعي لدمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. كان من الواضح أن إضفاء الطابع الرسمي الأولي على العملية كان بمثابة حافز حاسم لتعزيز القدرة والمساءلة لجميع الأقسام وخلق بيئة بدأ فيها الزملاء في الأقسام الأخرى بعد ذلك في توليد مناقشات برامجية «بشكل طبيعي» حول الروابط بين العنف المبني على النوع الاجتماعي والنتائج المحددة للقطاعات.

بحلول عام ٩١٠٢، أصبح المكتب القطري واعياً بشكل منهجي بتناول البرامج باستخدام «عدسة العنف المبني على النوع الاجتماعي» مع تعزيز القدرة على التعاون مع مسؤول العنف المبني على النوع الاجتماعي في إجراءات الحد من المخاطر. تم تعزيز هذه القدرة والالتزام بشكل أكبر من خلال تعيين مسؤولي التنسيق المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي داخل كل قسم والذين ناصروا الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع عملهم. كما تم أيضاً دمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل منهجي في التقييمات والدراسات المختلفة التي ساعدت في توليد الأدلة حول مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في برامج مختلفة. كانت المرحلة الأولى من دمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية بمثابة حجر الزاوية في بناء أساس متين وخلق بيئة متقبلة داخل المكتب القطري لإرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية لاحقاً.

3.1.3 مفاتيح النجاح في دمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في القطاعات البرامجية لليونيسف

- صياغة الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي كقضية مساواة للمكتب القطري، وربطها بالبيان القوي للمدير التنفيذي لليونيسف حول التزام المنظمة في عمليات وضع البرامج حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ في الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٨١٠٢.
- تم إعطاء دور لليونيسف على المستوى العالمي في قيادة عملية التطوير ونشر الارشادات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- النتائج والتوصيات التي تم تسليط الضوء عليها في التقييم المتعدد البلدان للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ وتقييم المكتب القطري في لبنان لبرنامج حماية الطفل.
- توظيف أخصائية محلية في العنف المبني على النوع الاجتماعي بعد عملية الاطلاق أدت إلى استقرار إجراءات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في المكتب القطري في لبنان، وربما لم يكن هذا ممكناً لو ظل المنصب دولياً (مع ما يصاحب ذلك من قيود فيما يتعلق بمدة الخدمة/التعاقد).
- التعاون المستمر بين المتخصصين في مجال النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الموجودين في لبنان، والمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمقر الرئيسي.

2.3 المرحلة الثانية: التعاون مع الحكومة. إرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في النظام الوطني (٩١٠٢ إلى الوقت الحاضر)

1.2.3 الخلفية

منذ بداية الأزمة السورية، نفذت اليونيسف في لبنان استراتيجية لربط الاستجابة الإنسانية ببناء الأنظمة، وتعظيم الفرص التي توفرها زيادة التمويل الإنساني للمساهمة أيضاً في الخطط طويلة المدى لتعزيز أدوار الحكومة والمجتمع المدني، وخلق القدرة المحلية المستدامة لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له¹⁴. عندما قامت اليونيسف في لبنان بإعداد وثيقة برنامجها القطري الجديد في عام ٩١٠٢ - بما يمثل تحولاً استراتيجياً أوسع للمكتب القطري من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية - أدى ذلك إلى وضع عناصر تعزيز النظام ضمن محفظة العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل أكبر في المقدمة.

في عام ٩١٠٢، كان لدى اليونيسف في لبنان تاريخ طويل من التعاون مع وزارات حكومية متعددة بشأن قضايا حماية الطفل، بما في ذلك تعميم حماية الطفل في المجالات البرامجية الأخرى. أتاحت وثيقة البرنامج القطري الجديد فرصة

لتوضيح العنف القائم على النوع الاجتماعي رسمياً باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تعزيز النظام متعدد القطاعات لحماية الطفل، مع التركيز بشكل خاص على الروابط بين التعليم والصحة. وفي ذلك الوقت، كان يُنظر أيضاً إلى حماية الطفل على أنها موضوع أقل حساسية من موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد سهّل النهج الذي يربط بين القضيتين - حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي - قبول العنف المبني على النوع الاجتماعي وتكامله على نطاق أوسع عبر مختلف الوزارات التنفيذية التي عملت معها اليونيسف.

بالإضافة إلى ذلك، لعب جدول الأعمال العام لليونيسف في لبنان، والعلاقة القوية مع المؤسسات الحكومية اللبنانية، دوراً حاسماً في تسهيل العمل على تعزيز الأنظمة. عمل المكتب القطري على مر السنين بشكل وثيق مع الحكومة بشأن مواضيع معقدة مثل التنوع الجنسي والمتنوع المبني على النوع الاجتماعي. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى اليونيسف على أنها شريك متعاون وموثوق به لاستكشاف مجالات برامجية جديدة مثل العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2.2.3 إرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في نظام التعليم الوطني في لبنان

في عام ٢٠١٠، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي، بالتعاون مع اليونيسف، أول سياسة في البلاد لحماية الطفل في المدارس، إدراكاً منها بأهمية التعليم في حماية حقوق الطفل، والعمل كحافز لمدارس ومجتمعات خالية من العنف.¹⁵ لم يتم إدراج العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياسة الأولية لحماية الطفل في عام ٢٠١٠ بسبب حساسية الموضوع، ومع ذلك واصلت اليونيسف الدعوة تدريجياً إلى دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياسة حماية الطفل من خلال بناء تحالفات مع مختلف أصحاب المصلحة في وزارة التربية والتعليم العالي. أسفرت الجهود عن سياسة منقحة لحماية الطفل تدمج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والحد من المخاطر والاستجابة له.¹⁶ اعتمدت جهود المناصرة مع وزارة التربية والتعليم العالي في البداية على تقرير حول العنف في المدارس أصدرته هيومن رايتس ووتش بالإضافة إلى العديد من تقارير وسائل الإعلام المحلية حول حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي في المدارس. الأمر الذي أثار الرأي العام، وأدان العنف المبني على النوع الاجتماعي، ودفع وزارة التربية والتعليم العالي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

بالتوازي، قامت اليونيسف بتعيين استشاريين اثنين من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ عملاً مع وزارة التربية والتعليم العالي في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي وتمكننا بنجاح من دفع جدول الأعمال، وتسريع اعتماد وتنفيذ عنصر العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياسات والتوجيهات. طوال هذه العملية، تعاون المكتب القطري بشكل استراتيجي مع وزارة التربية والتعليم العالي من خلال العمل على جميع مستويات الوزارة بدءاً من الوزير والمدير العام وصولاً إلى العاملين في الخطوط الأمامية. تم استهداف كل مستوى بإجراءات محددة (المناصرة مع المستوى الأعلى، وبناء قدرات الخطوط الأمامية وتحديد نقاط الاتصال التي لديها بالفعل عدسة حماية الطفل/النوع الاجتماعي/العنف المبني على النوع الاجتماعي). وقد أدى هذا النهج إلى خلق «تحالف» قادر على دفع الأجندة داخل الوزارة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت اليونيسف طوال العملية استراتيجية لعرض مكونات السياسة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي بشكل مشترك، مما سهّل المناقشات مع وزارة التربية والتعليم العالي وأدى إلى التقدم التدريجي لكلا المكونين

قام قسم التعليم في المكتب القطري بتعيين خبيرة استشارية في مجال النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في عام ٢٠١٠ لدعم تعزيز المساواة بين الجنسين وعناصر الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في مواد تدريب المعلمين. قامت المستشارة أيضاً بمراجعة النصوص والسياسات والمواد الأخرى الموجودة في وزارة التربية والتعليم العالي وقسم التوجيه التربوي والمدرسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وقامت بإعداد حزمة تدريبية حول «سياسات الحماية: المساواة بين الجنسين والحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في البيئات المدرسية» المملوكة بشكل مشترك من قبل مركز البحث والتطوير التربوي واليونيسف.¹⁷ يتم الآن تحويل هذه الحزمة التدريبية إلى نسختها الرقمية وسيتم تعميمها على معلمي المدارس العامة في عام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، تم تبني نفس المادة ويتم حالياً تعميمها على المعلمين في برنامج «دراسة»¹⁸ ومراقبي الفصول الدراسية. وفي الوقت الحالي، يتم تقديم التدريب الذي يستمر لمدة يومين وجهاً لوجه من خلال أحد شركاء اليونيسف المنفذين.¹⁹

علاوة على ذلك، في أيلول ٢٠١٢، دخلت اليونيسف في شراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW) في إطار التعاون بين اليونيسف والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووزارة التربية والتعليم العالي ضمن برنامج «الفتيات المُمكّنات والقدرات: التعليم العادل للجميع». إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية جهة حكومية مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء، مسؤولة عن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة،

وتطوير القوانين والاستراتيجيات التي تعزز حقوق النساء والفتيات. في عام ٢٠٢١، ونتيجة للتعاون الفني المستمر مع اليونيسف، خصصت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الموارد لتعميم العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن معايير وتوجيهات وزارة التربية والتعليم العالي الرئيسية، بما في ذلك تحديث سياسة العنف المبني على النوع الاجتماعي ومسار الإحالة²⁰. من خلال المشاورات مع وزارة التربية والتعليم العالي، بما في ذلك إدارة الشؤون الإنسانية. قامت مؤسسة Orientation Pédagogique et Scolaire وأصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وإجراء مراجعة مكتبية، بإنتاج الوثائق الموضحة في الجدول أدناه لدمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياسات وزارة التربية والتعليم العالي والتدريب. كان هذا التعاون الثلاثي (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ووزارة التربية والتعليم العالي، واليونيسف) عاملاً رئيسياً في تسهيل العمل على تعميم العنف المبني على النوع الاجتماعي مع وزارة التربية والتعليم العالي.

دمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية والتدريب

السياسات والتدريب	التغييرات في السياسات والتدريب
سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لحماية الطفل في المدارس	- تم تحديث الإطار القانوني لسياسة حماية الطفل ليشمل القوانين ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بالتحرش الجنسي والعنف الأسري وحماية البيانات وقوانين حماية المبلغين. [ملاحظة: في وقت نشر دراسة الحالة هذه، لا تزال الموافقة الرسمية من وزارة التربية والتعليم العالي قيد النظر]. - تمت إضافة تعريفات ومصطلحات الموضوع، مثل العنف المبني على النوع الاجتماعي، والجنس، والتحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاستغلال الجنسي، والموافقة المستتيرة، والاقرار المستتير، والإفصاح. - تركيز الاهتمام على النوع الاجتماعي والاحتياجات المحددة للفتيات (مع الأمثلة المصاحبة) المضافة إلى الفصول المختلفة، حسب الاقتضاء.^{21، 22}
إجراءات التشغيل القياسية ومسارات إحالة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المدارس	تحدد الإجراءات القياسية للاستجابة لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي في المدارس. تضمنت إجراءات التشغيل القياسية الأصلية حوادث حماية الطفل فقط، ولكن نتيجة للدعم الفني الذي يركز على العنف المبني على النوع الاجتماعي من اليونيسف في لبنان، تم تضمين العنف المبني على النوع الاجتماعي أيضاً.²³ [ملاحظة: في وقت نشر دراسة الحالة هذه، لا تزال الموافقة الرسمية من وزارة التربية والتعليم العالي قيد النظر].
مذكرات إرشادية بشأن زواج الأطفال	تم إعداد إرشادات حول تناول زواج الأطفال في البيئة المدرسية، مع التركيز على الوقاية والاستجابة. توفر الإرشادات سيناريوهات مختلفة للإفصاح بالإضافة إلى إجراءات خطوة بخطوة للرد على كل سيناريو مع مراعاة السلامة والسرية والسياق اللبناني.²⁴

توفر هذه الإرشادات إجراءات للاستجابة خطوة بخطوة للإفصاح عن العنف الجنسي في المدارس، بما في ذلك معلومات عن الموافقة المستنيرة/الموافقة والمتطلبات القانونية. تتناول الإرشادات أيضاً الفئات العمرية المختلفة ومراعاة مهارات الاتصال المناسبة للعمر²⁵ وتوضح أهمية طلب الضحايا للمساعدة من خلال الخط الساخن لوزارة التربية والتعليم العالي 01-772 000	ملاحظات إرشادية بشأن رعاية الأطفال الناجين من الاعتداء الجنسي
تم استخدام الحزمة التدريبية التي طورها المستشار الخبير النوع الاجتماعي لتدريب جميع مرشدي المدارس الحكومية البالغ عددهم ٧٤ في الأعوام ٢٠٢٢ و ٢٢٠٢ و ٢٢٠٢، والذين تم تجهيزهم بدورهم لتدريب نقاط الاتصال في كل مدرسة حكومية في لبنان²⁶. تغطي الحزمة التدريبية معلومات أساسية عن المبادئ الإرشادية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك حول الحالات الآمنة والأخلاقية للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في المدارس. كما أنه يعالج عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في مناهج التعليم اللبنانية وأدوار موظفي التعليم لتعزيز المساواة بين الجنسين.²⁷	التدريب

في الآونة الأخيرة، بدأت اليونيسف تحديداً في عام ٢٠٢١ العمل على تناول «فقر الدورة الشهرية» لتحسين وصول الفتيات المراهقات إلى منصات التعليم، وتعزيز الاحتفاظ بهن، وتحسين نتائج التعلم، من خلال إزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى التعليم والتي خلقها نقص المواد المناسبة للفتيات من أجل التعليم لإدارة فترات الحيض.²⁸ استخدمت اليونيسف مفهوم فقر الدورة الشهرية كمدخل ملموس لتعزيز تنفيذ مكون العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياسات والإرشادات التي أقرتها وزارة التربية والتعليم العالي. تمكن المكتب القطري في لبنان من خلال تدابير عملية مثل توزيع حقائب الكرامة من الوصول إلى المدارس الحكومية من خلال التوعية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتوفير المعلومات حول الإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الخط الساخن لوزارة التربية والتعليم العالي.²⁹ تمكنت وزارة التربية والتعليم العالي من دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في آلية الشكاوى الحالية من خلال دعم اليونيسف، حيث قامت المنظمة بتدريب موظفي الوزارة على التعامل الآمن والأخلاقي مع الشكاوى المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

بالتوازي مع هذه التطورات البرامجية، أعطت اليونيسف في لبنان الأولوية لبناء قاعدة الأدلة حول مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم. ومؤخراً، قامت بإجراء دراسة حول «الفتيات المراهقات في لبنان وحصولهن على التعليم والخدمات الأخرى ذات الصلة: العوائق والفرص». وكشف التقرير عن مخاوف تتعلق بالحماية، بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي، كعوامل حاسمة فيما يتعلق ببقاء الفتيات في نظام التعليم أو تركه. ترتبط العوائق والمخاطر الأخرى أيضاً بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث يؤدي التسرب من المدارس إلى زيادة تعرض الفتيات لأشكال متعددة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك زواج الأطفال.
يتم تمويل تطوير السياسات والتوجيهات مع وزارة التربية والتعليم العالي من قبل قسم التعليم في المكتب القطري في لبنان، الذي يتولى المسؤولية أيضاً. ويتجلى التزام قسم التعليم من خلال تعيين أخصائية تعليم النوع الاجتماعي التي تضمن، بالإضافة إلى مسؤولياتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي، تنفيذ عنصر الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل جيد ضمن نتائج برنامج وزارة التربية والتعليم العالي.

من الطبيعي أن يتحمل قسم التعليم المسؤولية عن حماية الطفل وتعميم العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب التأثير الملموس على نتائج التعليم.»
أخصائية تعليم النوع الاجتماعي، المكتب القطري في لبنان



إن الآثار المترتبة على هذه الإنجازات كبيرة. ونتيجة لالتزام اليونيسف في لبنان بإضفاء الطابع المؤسسي على العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن أنظمة التعليم الوطنية، فقد أقرت وزارة التربية والتعليم العالي السياسات والاستراتيجيات

والأدوات الوطنية، وسيتم إقرار المزيد منها قريباً كما تم تعزيز المساواة السياسية. تتمثل رؤية اليونسيف للسنوات المقبلة في جعل كل طفل مسجل في المدارس العامة في لبنان يقضي يومه في مدرسة تتمتع بالضمانات الأساسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مدونة قواعد سلوك لموظفي التعليم والتوعية والوصول إلى نظام الإحالة لخدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. بناءً على هذا الأساس المتمثل في توفر بيئة تعليمية آمنة، وللمضي قدماً، ستستخدم اليونسيف نظرية تغيير السلوك الاجتماعي لضمان استيعابها على مستوى المدرسة، وستعمل مع وزارة التربية والتعليم العالي على مراجعة المناهج الوطنية لتعزيز المساواة بالمبنية على النوع الاجتماعي مما سيسهم في الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال استهداف الأسباب الجذرية.

3.2.3 تعزيز القدرة على تناول العنف المبني على النوع الاجتماعي في النظام الصحي اللبناني

على الرغم من ارتفاع معدل انتشار العنف والإهمال والاستغلال وسوء المعاملة بين الأطفال، فإن منظمات الرعاية الصحية في لبنان ليست مجهزة بشكل منهجي لرصد قضايا حماية الطفل واكتشافها ومعالجتها، ولدى عدد قليل جداً منها سياسات أو هياكل شاملة للحماية. ونظراً للأثر الضار القصير والطويل الأجل الذي يمكن أن يحدثه العنف للأطفال وإهمالهم واستغلالهم وإساءة معاملتهم على الأطفال ونظام الرعاية الصحية، فإن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز نظام حماية الطفل في مرافق الرعاية الصحية خاصة إذا أراد لبنان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

قبل الأزمة السورية، لم تكن خدمات الاستجابة الأساسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مثل الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب، متاحة من خلال نظام الرعاية الصحية العامة اللبناني. عندما بدأت حالة الطوارئ، كانت الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب جزءاً من حزمة خدمات الاستجابة الإنسانية للعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية. كما تم إجراء بعض التدريب على الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب في مرافق صحية مختارة. بدأت نقطة التحول نحو إرساء هذه الخدمات بشكل أكثر استدامة في نهج تعزيز الأنظمة بدراسة بحثية في عام ٢٠٢٠، أجرتها اليونسيف والجامعة الأمريكية في بيروت، والتي قيمت العوائق (بما في ذلك الأعراف الاجتماعية) التي تحول دون الوصول إلى خدمات الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب ضمن مرافق الصحة العامة وأوصت بوضع استراتيجية وطنية. وقد أتاحت النتائج والتوصيات مساحة لليونسيف لبدء مناقشات مع إدارة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة وساهمت في تسريع عملية تطوير استراتيجية وطنية للرعاية الصحية الأولية والتي أقرتها وزارة الصحة العامة في نهاية المطاف. ومع تقدم العملية، انضم شركاء الأمم المتحدة الآخرون أيضاً إلى هذه الجهود.

وكان أحد العناصر المهمة بشكل خاص في البحث هو النتائج المتعلقة بوصم الناجيات من الاغتصاب والمواقف السلبية للعاملين في الرعاية الصحية تجاه النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب. شكل تحديد هذه الديناميكيات الاجتماعية الأساس لدمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في الارشادات لحماية الطفل لمتخصصي الرعاية الصحية والتي تم تطويرها مع إدارة الأم والطفل في وزارة الصحة العامة³⁰. توفر الارشادات خريطة طريق شاملة للعمل مع الأطفال والبالغين الناجين من أي نوع من أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي والذي لا يقتصر على العنف الجنسي. يتم نشر الارشادات واستخدامها في الوقت الحاضر لتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية في المستشفيات العامة، مع ضمان قيادتها وملكيته الكاملة من قبل وزارة الصحة العامة³¹.

ولتسريع هذه العملية، تعمل اليونسيف مع نقاط الاتصال في وزارة الصحة العامة للمضي قدماً في جدول الأعمال وضمان التنفيذ السلس لاستراتيجية الإدارة السريرية للاغتصاب للأطفال وارشادات حماية الطفل/العنف المبني على النوع الاجتماعي لمتخصصي الرعاية الصحية. نقاط الاتصال هم كبار موظفي الوزارة الذين تم تدريبهم على نطاق واسع من قبل اليونسيف حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والنهج الذي يركز على الناجين.

إن إرساء العنف المبني على النوع الاجتماعي في النظام الصحي الوطني له آثار مهمة على كل شخص بالغ وطفل يصل إلى نظام الصحة العامة. للناجين من العنف الجنسي الحق في الوصول إلى الإدارة السريرية للاغتصاب والحصول على خدمات آمنة وأخلاقية من متخصصي الرعاية الصحية المدربين على العمل مع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ وتعمل اليونسيف، بالشراكة مع وزارة الصحة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الإيفاء بهذا الحق من خلال تنفيذ استراتيجية التدبير العلاجي للمهاجرين. علاوة على ذلك، يحق للناجين من أي نوع من العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجودين في مرافق الرعاية الصحية العامة الحصول على نظام إحالة إلى مجموعة أكثر شمولاً من خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. إن وجود هذا النظام يعني أيضاً أن اليونسيف مجهزة بالركيزة الأساسية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها باعتبارها الملاذ الأخير لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسي التي تشمل الأطفال.

4. عوامل التمكين والعوائق التي تحول دون زيادة استدامة التدخلات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان

بذلت اليونيسف في لبنان جهوداً متعمدة لإرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية للتعليم والصحة. وفقاً للموظفين الذين شاركوا بشكل مباشر في هذا الجهد وتمت مقابلتهم لدراسة الحالة هذه، فقد تم تحديد مجموعة من العوامل التمكينية والتحديات.

عوامل التمكين:

- الاستفادة من حماية الطفل كمدخل للعنف المبني على النوع الاجتماعي: أدى النهج متعدد القطاعات المتمثل في إعطاء الأولوية لحماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي في الوقت نفسه إلى تعزيز المأسسة لكليهما. في البداية، كانت حماية الطفل مفهومة ومقبولة بسهولة أكبر من قبل الجهات الحكومية، في حين استغرق الأمر وقتاً أطول للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي. أثبت الإدخال التدريجي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن تعزيز أنظمة حماية الطفل أنه استراتيجية فعالة لإرساء العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية.
- تعيين مسؤولي التنسيق وبشكل خاص المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في كل قسم برامجي: عندما بدأت اليونيسف في لبنان لأول مرة بتنفيذ برنامج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، ظهر الحلفاء داخل الأقسام الأخرى بشكل طبيعي. وفي وقت لاحق، قام كل قسم بتعيين جهة تنسيق للحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما ساعد في التأكيد على أن هذا العمل يُنظر إليه على أنه «مملوك» من قبل القطاع ويساهم في استدامته. تتعاون نقاط الاتصال في القسم بشكل وثيق مع أخصائي العنف المبني على النوع الاجتماعي، الذي يعمل ضمن قسم حماية الطفل ويعمل كـ «الميسر»، مما يضمن التنسيق المتناغم والإدارة القوية لجميع مبادرات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل المكتب القطري.
- تحديد مسؤولي التنسيق – في أدوار صنع القرار – داخل الوزارات الحكومية: قامت اليونيسف بتدريب مسؤولي التنسيق الرئيسيين على نطاق واسع في الوزارات وزودتهم بدعم فني واسع النطاق. استمرت هذه العلاقات الفردية في بعض الحالات لمدة ثماني سنوات، مما أدى إلى زيادة ملكيتها وقدرتها على تقديم عمل جيد، وبالتالي قدرتها على إرساء العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية.
- الشراكة مع الحلفاء المحليين الأقوياء في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي: كانت شراكة اليونيسف مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مثمرة في تعزيز العمل مع الحكومة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب حضورها القوي وتأثيرها في الوزارات، في حين أدى ظهورها الإعلامي العالي إلى تسريع العمل الشامل بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي مع وزارة التربية والتعليم العالي.
- الاستفادة من الزخم بشأن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي لدمج العنف المبني على النوع الاجتماعي: بناءً على التزامات اليونيسف المؤسسية المتعلقة بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، استفادت اليونيسف في لبنان أيضاً من أنشطة تعميم مراعاة النوع الاجتماعي كمدخل لدمج العنف المبني على النوع الاجتماعي. تم دمج مكونات العنف المبني على النوع الاجتماعي في محتوى أكثر عمومية حول النوع الاجتماعي كجزء من العديد من المبادرات، مثل مواد تدريب المعلمين، وحزمة التدريب على سياسات الحماية: المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في البيئات المدرسية، وسياسة حماية الطفل في التعليم.
- برنامج قوي للعنف المبني على النوع الاجتماعي: كانت برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في مكتب اليونيسف القطري في لبنان - ولا سيما توفير خدمات الاستجابة من خلال المنظمات الوطنية والمدنية غير الحكومية - بمثابة نقطة دخول إضافية لتعزيز التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة. ومن خلال تحديد الروابط مع خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي الحالية، أصبح تكامل إجراءات الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي أكثر سهولة في الفهم والقبول من قبل النظراء الحكوميين. بالإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسف ضمن قطاع قوي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان مما عزز جهود المناصرة عبر القطاعات الإنسانية، وعلى مستوى فريق تنسيق الشؤون الإنسانية.
- دمج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في أنظمة الرقابة والتقييم: بالتعاون مع قسم تقييم التخطيط والرقابة وكتابة التقارير، يتم تتبع مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وإدراك السلامة بشكل منهجي ضمن التقييمات والدراسات. وتُستخدم البيانات التي يتم الحصول عليها باستمرار في أنشطة المناصرة مع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة.

- تعيين خبراء محليين في الوظائف المختارة: ساعدت كل من مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، وأخصائية تعزيز أنظمة حماية الطفل، وأخصائية النوع الاجتماعي في إنشاء علاقات أكثر استقراراً واتساقاً مع النظراء الحكوميين وعبر الأقسام البرامجية الأخرى داخل المكتب القطري.

التحديات

- استدامة تمويل خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي: قد يؤدي انخفاض التمويل المخصص للحفاظ على خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان إلى الإضرار بالعمل المتكامل في العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تم تحقيقه مع الحكومة في السنوات السابقة. دعمت اليونيسف خدمات مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد ولعبت دوراً مهماً في بدء التعاون مع الوزارات ذات الصلة والحفاظ عليه. مع غياب خدمات الاستجابة الوطنية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، يظل برنامج العنف المبني على النوع الاجتماعي التابع لليونيسف عنصراً أساسياً للحفاظ على الوعي بإضفاء الطابع المؤسسي على العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية.
- استدامة الزخم الناتج عن نقاط الاتصال المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في القطاع: لا تنعكس مسؤولية نقاط الاتصال بشكل رسمي في شروطها المرجعية. وفي حين لا يزال هناك التزام وزخم قويان، فمن دون مزيد من التكامل الرسمي في أنظمة الموارد البشرية، قد يكون هناك انخفاض في المساهمة مع مرور الوقت.
- تعزيز التزام الشركات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي: على الرغم من النجاح في الاستفادة من حماية الطفل والنوع الاجتماعي لإرساء اعتبارات العنف المبني على النوع الاجتماعي في تعزيز النظام، إلا أن الوضع لا يزال هشاً لأنه يعتمد على ديناميكيات المكتب بين مختلف الموظفين. إن العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ بشكل عام، والحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص، ليسا إلزاميين لجميع المكاتب القطرية بنفس الطريقة التي تكون بها مسارات العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي إلزامية.
- رد الفعل العنيف على القضايا المتعلقة بالجنسين: في ٢٠٢٢/٢٢٠٢، كان هناك رد فعل عنيف عام على المناقشات المتعلقة بالنوع الاجتماعي مع أصحاب المصلحة الحكوميين الوطنيين مما أثر على التقدم المحرز في العمل بشأن إدماج العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر القطاعات الأخرى وتطلب بذل جهود قوية للمناصرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتناول الاحتياجات الخاصة للمراهقات في المدارس ومرافق الرعاية الصحية.
- استدامة التمويل في الخبرات الخاصة ب مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في المكتب: يعمل مسؤول العنف المبني على النوع الاجتماعي كمورد فني رئيسي لدعم نقاط الاتصال المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في أقسام مختلفة من المكتب القطري، بالإضافة إلى نقاط الاتصال على مستوى الوزارة، وهو محفز للتقدم في جدول أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل عام. سيكون الحفاظ على التنسيق والمواءمة والاستقرار في العمل المؤسسي أكثر صعوبة بدون هذا المنصب الرئيسي.

5. الدروس

- تتمتع اليونيسف بوضع جيد يؤهلها لقيادة عملية دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الحكومية («إعادة البناء بشكل أفضل»)، نظراً لعمل المنظمة عبر العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية. وبما أن اليونيسف تلعب دوراً قوياً في بناء الأنظمة، مثل التعليم والحماية الاجتماعية والصحة، فهي أيضاً في وضع جيد للمساعدة في خلق المزيد من الاستدامة في عملها في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأنظمة والهيكل الحكومية.
- يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي الوقت والجهد المتعمد وبالتالي فإن الاستثمار في الحفاظ على الموارد البشرية والحفاظ على التمويل لخدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي أمر بالغ الأهمية. ويعتبر دعم الإدارة العليا هو المفتاح لهذا الجهد.
- من الضروري إدراج مسؤولي التنسيق المعنيين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأقسام الأخرى داخل اليونيسف لتعزيز عملية الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بطريقة ملائمة ويمكن التحكم فيها لعملهم. في حين أنه يمكن تحقيق الكثير مع الحلفاء الذين يظهرون بشكل طبيعي، فإن إضفاء الطابع الرسمي على هذه المسؤوليات من خلال دمجها في الوصف الوظيفي والشروط المرجعية ومراجعات تقييم الأداء لكل جهة اتصال يمكن أن يساعد في إرساء هذا العمل بشكل أكثر أماناً.
- يمكن أن يساعد تعزيز أنظمة حماية الطفل على فتح الأبواب لدمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الحكومية.
- يمكن لحالات الطوارئ الإنسانية أن تخلق فرصاً لإنشاء - واستدامة - خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي (مثل الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب)، والتي لا تفيد فقط أولئك الذين يتلقون المساعدة الإنسانية بشكل مباشر ولكنها تفيد أيضاً المجتمع ككل.

دراسة حالة لبنان: إرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأنظمة الوطنية في لبنان

الهوامش الختامية

1

ارشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) بشأن دمج تدخلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني.

2

يشير مصطلح «إضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي» لأغراض هذا المشروع إلى العمل المنجز لإرساء الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر الأنظمة والهياكل والعمليات الإنسانية، بهدف عام يتمثل في جعل برامج الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي أكثر استدامة ذاتياً (بدلاً من أن تكون تعتمد على الشخصيات أو المواقف المحددة). ويحتوي المشروع ككل على أربع دراسات حالة موضوعية، وثلاث دراسات حالة خاصة بكل بلد، ومجموعة موارد من الأدوات العملية والإرشادات والأمثلة من وكالات وسياقات مختلفة. يتوفر شرح أكثر تفصيلاً لإضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في حزمة الموارد.

3

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الاحتياجات المتصاعدة في لبنان: نظرة عامة على عام ٢٠٢٣، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٣، ص. ٨.

4

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لبنان: تحديث عاجل رقم ٤١ تصعيد الأعمال العدائية في جنوب لبنان، آذار ٢٠٢٤.

5

اليونيسف، «التقرير السنوي للمكتب القطري في لبنان ٢٠٢٣»، اليونيسف، ٢٠٢٣، ص. ١.

6

مجموعة الحماية العالمية، مجال المسؤولية عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، «مراجعة البيانات الثانوية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: ٢٠٢٣-٢٠٢٢»، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص. ٦١.

7

مجموعة الحماية العالمية، مجال مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، «مراجعة البيانات الثانوية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: ٢٠٢٣-٢٠٢٢»، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص. ٦١.

8

مجموعة الحماية العالمية، مجال مسؤولية العنف المبني على النوع الاجتماعي، «مراجعة البيانات الثانوية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: ٢٠٢٣-٢٠٢٢»، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص. ٦١.

9

اليونيسف، «التقرير التجميعي النهائي لتقييم برنامج اليونيسف للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ»، قسم حماية الطفل باليونيسف، نيويورك، كانون الأول ٢٠٢٣.

https://library.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/Full_report_with_cover_UNICEF_Multi-country_GBVIE_Evaluation%281%29.pdf

10

تم إجراء هذا البحث بالتعاون مع منظمة ربط البحوث بالتنمية. وستكون النتائج متاحة في مايو ٢٠٢٤.

11

اليونيسف، «التقرير التجميعي النهائي لتقييم برنامج اليونيسف للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ»، اليونيسف، نيويورك، ديسمبر ٢٠٢٣.

https://library.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/Full_report_with_cover_UNICEF_Multi-country_GBVIE_Evaluation%281%29.pdf

Huijbregts, N., C. Hoeks, R. Nagesh, D Huijbregts, N., C. Hoeks, R. Nagesh, D. Al Masri ، «تقرير التقييم: تقييم برنامج اليونيسف لحماية الطفل للأطفال والنساء المستضعفين في لبنان ٢٠١٠-٢٠١٢، اليونيسف، ٢٠١٢».

<https://library.alnap.org/help-library/evaluation-of-the-unicef-child-protection-programme-for-vulnerable-children-and-women>

كان فريق دعم التنفيذ (IST) جزءاً من المجموعة المرجعية لإرشادات العنف المبني على النوع الاجتماعي ولعب دوراً مهماً في نشر إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي في بلدان مختلفة. وكان أعضاء فريق دعم التنفيذ من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة.

اليونيسف، «التقرير التجميعي النهائي لتقييم برنامج اليونيسف للعنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ»، اليونيسف، نيويورك، كانون الأول ٢٠١٢.

https://library.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/Full_report_with_cover_UNICEF_Multi-country_GBVIE_Evaluation%281%29.pdf

اليونيسف، «وزارة التربية والتعليم واليونيسف تطلقان سياسة حماية الطفل في المدارس»، بيان صحفي، اليونيسف، بيروت، ١١ أيار ٢٠١٢.

<https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/ministry-education-and-unicef-launch-child-protection-policy-schools>

سيتم إطلاق سياسة حماية الطفل الجديدة المنقحة التي يتم فيها دمج العنف المبني على النوع الاجتماعي في عام ٢٠٢٤. ٧١ اليونيسف، الشروط المرجعية لاستشاري خبير في مجال النوع الاجتماعي، تم نشرها في سبتمبر ٢٠١٢. وحدة النوع الاجتماعي/العنف القائم على النوع الاجتماعي للمعلمين متاحة على

اليونيسف، الشروط المرجعية لاستشاري خبير في مجال النوع الاجتماعي، تم نشرها في سبتمبر ٢٠١٢. الوحدة الخاصة بالنوع الاجتماعي/العنف المبني على النوع الاجتماعي للمعلمين متاحة على

<https://edusub.crdp.org/course/view.php?id=403>

«دراسة» هو برنامج تجسيري مدرسي يدعم الأطفال غير الملحقين بالمدارس بتوفير بوابة للعودة إلى التعليم. ويهدف البرنامج إلى دعم المدارس الخاصة المجانية والخاصة التي تكافح لمواصلة العمل، مع دعم الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين المسجلين بالفعل في هذه المدارس لضمان بقائهم فيها وتجنب التسرب. توفر «دراسة» أيضاً طريقاً للعودة إلى التعليم للأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين غير الملحقين بالمدارس الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ٢١ عاماً مما يوفر لهم إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد وتسهيل عودتهم إلى نظام التعليم الرسمي مرة أخرى. ويتم تحقيق ذلك من خلال حشد القدرات الحالية للمدارس الخاصة المجانية والخاصة المدعومة من الحكومة من خلال تسجيل الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين غير الملحقين بالمدارس في فصول منفصلة، وعدم دمجهم وفقاً لفئتهم العمرية.

تتولى لجنة الإنقاذ الدولية زمام المبادرة في نشر هذا المنهج مع معلمي «دراسة».

شريم، سلام، «تعميم النوع الاجتماعي/العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياسة حماية الطفل والأدوات ذات الصلة»، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، كانون الثاني ٢٠٢٢ (وثيقة داخلية).

شريم، «تعميم مراعاة النوع الاجتماعي/العنف المبني على النوع الاجتماعي»، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ص. ٨.

لا تزال هذه التغييرات في سياسة حماية الطفل حتى الآن في صيغة مسودة ولم يتم اعتمادها رسمياً من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.

23

”سياسة حماية الطالب في البيئة المدرسية: وآلية التعامل مع حالات العنف في المدارس الحكومية والثانوية“، ص. ٨ (وثيقة داخلية، باللغة العربية).

24

مسودة مذكرة ارشادية بشأن زواج الأطفال (باللغة العربية).

25

مسودة مذكرة ارشادية بشأن رعاية الأطفال الناجين (باللغة العربية).

26

شريم، «تعميم مراعاة النوع الاجتماعي/العنف المبني على النوع الاجتماعي»، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ص. ٩.

27

- تعميم مراعاة النوع الاجتماعي/العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياسة حماية الطفل في وزارة التربية والتعليم العالي والأدوات ذات الصلة»، ص. ٩.

28

اليونيسف « مذكرة مفاهيمية عن فقر الدورة الشهرية: عائق لحملة تعليم الفتيات »، ٢٠٢٢ (وثيقة داخلية).

29

فيديو ترويجي عن السلوك عند طلب المساعدة:

<https://www.facebook.com/share/v/LqeyDmjppqZmmaAqY/?mibextid=oFDknk>

30

وزارة الصحة العامة واليونسف، ”إرشادات حماية الطفل لمقدمي الرعاية الصحية في لبنان“، وزارة الصحة العامة، الجمهورية اللبنانية، ٢٠٢٢.

31

تم نشر الارشادات في عام ٢٠٢٢ في سبعة مستشفيات حكومية في جميع أنحاء البلاد